ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Formation of Rotating Government in Morocco 1998

Rafi Abdul Rahman Hamdan Al-Majami
Prof. Dr. Thamer Azzam Hamad Al-Dulaimi

Tikrit University / Faculty of Education for Humanities

* *Corresponding author: E-mail* : mailto:azamthamer18@gmail.com

***Keywords*:**
Morocco,
Abdul Rahman ,
rotation,
first minister

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Aug 2022
Available online 26 May 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This research sheds light on the government of rotation (1998), which is considered an important democratic shift in the modern history of Morocco. From 1992 until 1998, a consensus was reached on the formation of the government by the Democratic Bloc that represented most of the opposition parties headed by Abd al-Rahman al-Yousifi, who, after a series of negotiations with political parties, was able to form a government consisting of forty ministries with the participation of six political parties. The government accepted and supported most of the political parties, as well as King Hassan II, the main support for the idea of a rotation government, and Abd al-Rahman al-Youssoufi was able to obtain a grant of confidence from Parliament on the program of his government with a majority of political forces, so that this government would be the starting point towards achieving a real democratic transformation in Morocco.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.5.2.2023.05

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

تشكيل حكومة التناوب في المغرب عام ١٩٩٨

رافع عبد الرحمن حمدان المجمعي/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية
أ.د ثامر عزام حمد الدليمي/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

يسلط هذا البحث الضوء على حكومة التناوب عام ١٩٩٨ التي تعد نقلة ديمقراطية هامة في تاريخ المغرب المعاصر، اذ لأول مرة منذ الاستقلال تصل الى رئاسة الحكومة المغربية احزاب المعارضة ، بعد عدة حوارات ومفاوضات بين الملك الحسن الثاني من جانب واحزاب الكتلة الديمقراطية من جانب اخر استمرت منذ عام ١٩٩٢ لغاية عام ١٩٩٨ تم التوصل الى توافق على تشكيل الحكومة من قبل الكتلة

الديمقراطية التي مثلت اغلب احزاب المعارضة برئاسة عبد الرحمن اليوسفي الذي تمكن بعد سلسلة من المفاوضات مع الاحزاب السياسية من تشكيل حكومة مكونة من اربعين وزارة بمشاركة ستة احزاب سياسية ، وقد حظت تلك التشكيلة الحكومية بقبول وتأييد اغلب الاحزاب السياسية ، فضلا عن الملك الحسن الثاني الداعم الرئيسي لفكرة حكومة التناوب ، وقد استطاع عبد الرحمن اليوسفي من الحصول على الثقة من قبل البرلمان على برنامج حكومته بالأغلبية القوي السياسية ، لتكون تلك الحكومة نقطة الانطلاق نحو تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في المغرب.

كلمات مفتاحية : (المغرب , عبدالرحمن اليوسفي , التناوب , الوزير الاول)

المقدمة

دخل مفهوم التناوب السياسي في الادبيات السياسية والدستورية في المغرب في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين ، فاصبح جزءا من مكونات الثقافة السياسية الجديدة التي عرفتها الحياة السياسية، فقد احتلت فكرة التناوب مكانة مركزية واساسية في فكر المؤسسة الملكية في اطار يحترم خصوصية النظام السياسي المغربي. فقد جاءت حكومة التناوب عن طريق التقاء ارادتين ، ارادة القوى الديمقراطية من اجل الاصلاح الوضع العام في البلاد في اتجاه البناء الديمقراطي وتكريس حقوق الانسان، وارادة ملكية من اجل انقاذ المغرب من الظروف السيئة التي عاشها في تلك الحقبة الزمنية.

هدف البحث تسليط الضوء على تطور سياسي وديمقراطي مهم عاشتها المملكة المغربية، تمثل في تحول قيادة الحكومة المغربية الى احزاب المعارضة بتوافق بين المؤسسة الملكية، واحزاب المعارضة واهم الاحزاب التي شاركت في تشكيل حكومة التناوب وموقف القوى السياسية من تلك الحكومة . قسم البحث الى مبحثين ، تناول الاول الجذور التاريخية لحكومة التناوب فيما تناول الثاني تشكيل حكومة التناوب، فضلا عن اهم النتائج التي توصل اليها البحث.

المبحث الاول: الجذور التاريخية لتشكيل حكومة التناوب

أولاً: الجذور التاريخية لتشكيل حكومة التناوب

إن تعيين حكومة التناوب [١] لعام ١٩٩٨، لم يكن معزولاً تمامًا عن المخاض السياسي الذي عرفه المغرب، من خلال العقد الاخير من القرن الماضي، فهذه الحكومة هي وليدة مسارين رئيسيين من مسارات التطور الدستوري والديمقراطي التي عرفتها الساحة السياسية المغربية[٢] ، إذ يرتبط المسار الأول بما عرفته المسألة الدستورية من تطورات جعلت البعض يعتبر ان إحدى اكبر الاشكاليات التي اعترضت سبيل التوافق السياسي قد حسمت من قبل الفرقاء السياسي من خلال التعديلات الدستورية لعام (١٩٩٦) التي اهم ما تضمنت [٣]:-

١- اصلاح برلماني من خلال استحداث مجلسين بدل المجلس الواحد الذي كان معمول به سابقًا، إذ تكون البرلمان من مجلسين هما:-

الأول: من مجلس النواب: يتكون عدد اعضائه من (٣٢٥) نائبًا ينتخبون بالاقتراع العام المباشر، ويفوز المرشح الذي يحصل على أغلبية بسيطة من الاصوات، وقد حدد مقعدا واحدا لكل مركزًا انتخابيًا.

الثاني: مجلس المستشارين: وسمي بالغرفة الثانية، عدد نوابه (٢٧٠) نائبًا، يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع الغير مباشر ويشكل من ممثلي النقابات المهنية والعمل والجماعات المحلية، وينتخبون من قبل هيئة انتخابية خاصة لمدة (٩) عوام على أساس تجديد ثلث اعضائه كل (٣) اعوام.

٢- جاء التعديل الدستوري بتحديد مدة كل دورة برلمانية بـ(ثلاثة اشهر) اذ تصبح (٤) دورات في العام الواحدة بخلاف الدورات البرلمانية السابقة التي كانت دورتين في السنة الواحدة.

٣- تحديد ولاية مجلس النواب (٥) اعوام، ومجلس المستشارين (٩) اعوام، ويتم تحديث ثلث اعضاء مجلس المستشارين كل (٣) اعوام.

٤- مجلس النواب هو وحدهُ الذي ينصب الحكومة ويصوت عليها بالثقة، وإليه تعود المصادقة النهائية على المشاريع والمقترحات والقوانين بالأغلبية المطلقة، وفي حال عدم توصل اللجنة المشتركة بين مجلس النواب ومجلس المستشارين إلى صيغة اتفاق مشتركة يعتبر قرار مجلس النواب هو الأساس والمعتمد على الرغم مما يتمتع به مجلس المستشارين من صلاحيات واسعة.

٥- وجاء التعديل في حق اقتراح الوزير الأول قائمة وزرائه على الملك، ومن خلال ذلك سيكون الوزراء مسؤولون امام الوزير الأول باستثناء الوزارات السيادية فيكون وزراؤها مسؤولين أمام الملك مباشرة، وبذلك أصبحت الحكومة ذو مسؤولية مزدوجة أمام الملك ومجلس النواب.

٦- أن يكون التصويت بالاقتراع العام المباشر.

أما المسار الثاني فيرتبط بتجربتي التناوب الممتنع التي عاشتها المملكة المغربية خلال عامين (١٩٩٣ -١٩٩٤) مما ساهم في استيعاب فكرة التناوب كمفهوم لإدارة الشأن العام للبلاد[٤].

يرجع مقترح التناوب على السلطة في المغرب الى عام ١٩٩٢ حين عرض الملك الحسن الثاني[٥] في اجتماع مع قادة الاحزاب السياسية المعارضة عملية تناوب سلمي على السلطة، لكن ذلك المقترح أجل بسبب عدم التوصل إلى رؤية توافقية بين الملك والاحزاب[٦].

عرض الملك المقترح من جديد في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ بشكل أكثر فعالية، ففي خطاب الافتتاح للسنة التشريعية الثانية في١٤تشرين الأول- ١٩٩٤، عرض الملك مشروع تناوب جديد ، اذ يكون تعيين الوزير الاول من المعارضة والسماح للوزير الأول باختيار مَن يتحالف معه داخل البرلمان حتى يضمن اغلبية عددية تمكنه من تشكيل الحكومة، وازاء مقترح ذلك المشروع الذي عرضه الملك جاءت ردت فعل

الاحزاب المعارضة ايجابية اتجاه السياسة الاصلاحية التي بدأ بها الملك الحسن الثاني. وقد ساعدت عدة اسباب الى توجه المعارضة إلى الموافقة نحو المشاركة في تشكيل حكومة التناوب التي افرزتها سلسلة من الحوارات[٧].

وبعد سلسلة من الحوارات والمفاوضات والاصلاحات منذ عام ١٩٩٢ حتى تشكيل حكومة التناوب ١٩٩٨م، وتمثلت تلك الأسباب بما يأتي[٨]:

١. الرغبة الشديدة لدى الملك الحسن الثاني لنجاح تجربة التناوب من خلال طرحها لأكثر من مرة منذ عام ١٩٩٢.
٢. المسلسل الاصلاحي الذي ابتدأه الملك الحسن الثاني بتعديلات دستور وكان اخرها عام ١٩٩٦، وان لم تتلقى تلك التعديلات الى طموح الاحزاب السياسية إلا أنه كان يمثل مسار جديد نحو تحول دستوري وديمقراطي.
٣. خلال اصداره عفوا عن المعتقلين السياسيين الذين بلغ عددهم (٥١٤) معتقلاً، اضافة الى السماح بعودة المنفيين خارج البلاد وكان ابرزهم عبد الرحمن اليوسفي[٩].
٤. استحداث وزارة لحقوق الإنسان.
٥. تغيير في أيديولوجية اغلب احزاب المعارضة من اتخاذها اسلوب المعارضة الدائمة وتقديم المذكرات والمطالب إلى الحكومة، إلى الرغبة في المشاركة والمساهمة في تحقيق وتنفيذ تلك المطالب.

إن الاصلاح الدستوري الذي كان له الأثر الكبير في التمهيد نحو تحقيق تجربة التناوب هو اعلان الملك الحسن الثاني عن اجراءه مراجعة الدستور عام ١٩٩٦ والذي هيأ الأرضية المناسبة لتشكيل حكومة التناوب والتوافق[١٠].

اولاً: تعيين عبد الرحمن اليوسفي وزيراً أولاً (رئيس الحكومة)

بعد تصدر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية [١١] المرتبة الأولى للانتخابات المغربية لعام ١٩٩٧، بدأ الملك الحسن الثاني تكملة مسلسل مسيرته الإصلاحية التي بدأها منذ تسعينيات القرن الماضي، من خلال تشكيل حكومة جديدة بشخصيات وتوجهات جديدة تقودها أحزاب المعارضة، في رغبة ملكية لإرساء قواعد التناوب السلمي[١٢].

استقبل الملك الحسن الثاني في ٤ شباط ١٩٩٨ بالقصر الملكي بالرباط عبد الرحمن اليوسفي بصفته الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الفائز بالمرتبة الأول في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧، وبطلب من قبل الملك ، والذي وضع ترتيبه واعداده وزير المالية إدريس جطو[١٣].

تم خلال ذلك اللقاء الذي استمر لمدة (٤) ساعات مناقشة الملك الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، اذ تحدث الملك الحسن الثاني مع عبد الرحمن اليوسفي قائلاً: "**انني اقدر فيك كفاءتك واخلاصك، واعرف جيدا منذ الاستقلال انك لا تركض وراء المناصب بل تنفر منها باستمرار...**"[١٤].

أعلن الملك وبحضور وسائل الإعلام بتعيين عبد الرحمن اليوسفي وزير الأول وتكليفه بمهمة تشكيل الحكومة (٢٦) في تاريخ المغرب ما بعد الاستقلال. بعث قبول عبد الرحمن اليوسفي التكليف بتشكيل حكومة تناوب الكثير من الأمل والتفاؤل والارتياح العام في الشارع المغربي[١٥].

ثانياً: مواقف الأحزاب السياسية من تعيين الوزير الأول (رئيس الحكومة)

جاءت ردود أفعال الأحزاب السياسية حول إعلان الملك الحسن الثاني تعيين عبد الرحمن اليوسفي رئيسا للحكومة وتكليفه بتشكيل الحكومة إيجابيا من قبل اغلب الأحزاب المعارضة[١٦].

جاء أول المواقف من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، اذ أعلنت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مساندتها المطلقة للأمين العام للحزب عبد الرحمن اليوسفي، اذ جاء في بيانها "**من أجل فتح صفحة جديدة في تاريخ نضالنا الديمقراطي، وانطلاقا من اقناعها بان معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المستحكمة، وفتح افاق جديدة للعمل السياسي ببلادنا يقتضي انجاز مرحلة انتقالية يتحمل فيها الحزب، مسؤولية قيادة التحولات الضرورية التي ينتظرها الشعب المغربي منذ سنوات**"[١٧].

أما فيما يخص حزب التقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الديمقراطي، فقد اصدرا بيان مشتركا لمكتبيهما السياسيين اعربا من خلاله عن ترحيبهما العالي للمرحلة السياسية الجديدة بتعيين عبد لرحمن اليوسفي وزيرا اول وانه يمثل رجل هذه المرحلة ويمكنه الاعتماد على دعمنا ومساندتنا[١٨].

في حين ان حزب الاستقلال[١٩] على الرغم من رفضه لنتائج الانتخابات لعام ١٩٩٧، إلاَّ أنَّ موقفه قد تغير بعد القرار الملكي بتكليف اليوسفي بتشكيل الحكومة، اذ علن الحزب أثناء مؤتمره الوطني الثالث عشر عن رغبته المشاركة في حكومة التناوب التي يترأسها عبد الرحمن اليوسفي[٢٠].

أما عن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي[٢١] والتي رفضت المشاركة في أي حكومة على خلاف باقي أحزاب المعارضة، انطلاقا من موقفها الرافض لأي حكومة تنبثق عن المؤسسات المزورة ولأي حكومة قائمة على مؤسسة مصنوعة كيفما كان شكل تلك الحكومة أو لونها او برنامجها او تركيبها غير ان موقف المنظمة قد اصبح اكثر مرونة بعد تعيين عبد الرحمن اليوسفي رئيسا للحكومة، فقد عدَّت ذلك التعيين يشكل حدثًا جديدًا يجب اعطاؤه الاهتمام ومنحه الدعم إذ يعد عبد الرحمن اليوسفي من ابراز الشخصيات المعارضة والذي يتمتع بعلاقات قوية وجيدة مع اغلب القوى السياسية ، ويكون موقفها موقف مساندة نقدية لتلك الحكومة [٢٢].

جاء موقف حزب الاتحاد الدستوري [٢٣] الذي يمثل احد أحزاب كتلة الوفاق الشعبي [٢٤] التي أعلنت انها ستذهب إلى المعارضة، اذ رحب أمينها العام بتعيين عبد الرحمن اليوسفي وزير اول وعده واحدًا من

رجالات المقاومة الوطنية ورمز من رموز الحركة الوطنية، كذلك أكد على أن التناوب يعد مرحلة مهمة من مراحل البناء والتحول الديمقراطي[٢٥].

المبحث الثاني: تشكيل الحكومة

اولا: مفاوضات تشكيل الحكومة

إنَّ الخريطة البرلمانية المعقدة التي أفرزتها الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧ فرضت على عبد الرحمن اليوسفي المكلف بتشكيل الحكومة الدخول في مفاوضات طويلة من أجل تكوين حكومة ائتلافية تضم (٧) من الأحزاب الممثلة داخل البرلمان، تمثل أحزاب الكتلة الديمقراطية[٢٦]عمودها الفقري، فضلاً عن حزبين من كتلة الوسط، فضلاً عن وزراء غير منتمين حزبيا مثلوا وزراء السيادة[٢٧].

فقد استغرقت المفاوضات أربعين يوما لاقى خلالها رئيس الحكومة عبد الرحمن اليوسفي صعوبات كبيرة، وان حظي بمساندة الملك، فمن جهة هناك الأغلبية المطلوبة تحقيقها والتي تبدو هي في غاية الصعوبة بسبب نتائج الانتخابات المعقدة، ومن جهة ثانية هناك قيادات حزبية كانت تريد الدخول في التشكيلة الجديدة وبأي وسيلة كانت، ومن جهة ثالثة كان هناك قياديون على الأصعدة الجهوية (المحافظات) والمحلية ممن يرون انفسهم احق بتمثيل أحزابه في تشكيلة الحكومة الجديدة، فضلاً عن ذلك الترضيات التي يتعين على الوزير الأول أن يقوم بها[٢٨].

بدأ اليوسفي مفاوضاته من داخل الكتلة الديمقراطية، ففي حين لم يصادف اليوسفي مشاكل كبيرة داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كونه يحظى بدعم كبير من المكون النقابي فلم يكن هناك صعوبات في تسمية وزراء الحقائب الوزارية، اذ حظى الحزب (١٣) وزارة وحسب ما موضح في ادناه[٢٩]:

الجدول رقم (١)

وزراء حزب الاتحاد الاشتراكي

ت	الوزارة	اسم الوزير
	الوزير الأول	عبد الرحمن اليوسفي
.١	وزير السياحة	حسن الصبار
.٢	الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان	محمد بوزويع
.٣	الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتهيئة العمرانية والسكني	محمد اليازغي
.٤	وزير الاقتصاد والمالية	فتح الله ولعلو
.٥	وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري	لحبيب المالكي
.٦	الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف بالشؤون العامة للحكومة	أحمد الحليمي العلمي
.٧	وزير الشؤون الثقافية	محمد الأشعري
.٨	الكاتب العام للحكومة	عبد الصادق ربيع
.٩	وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني الناطق الرسمي	خالد عليوة

	باسم الحكومة	
.١٠	الوزير المنتسب لدى الوزير الأول مكلف بالبريد والتقنيات الحديثة والاتصال	العربي عجول
.١١	كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني مكلفة بالمعاقين	نزهة الشقروني
.١٢	كاتبة الدولة لدى وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون مكلفة بالتعاون	عائشة بلعربي
.١٣	كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتهيئة العمرانية والسكن مكلف بالبيئة	أحمد العراقي

أمَّا حزب الاستقلال احد أحزاب الكتلة الديمقراطية فقد كان الخاسر الكبير في انتخابات ١٩٩٧ الذي حصل تغير في رئاسته اذ انتخب عباس الفاسي[٣٠]، امين عام للحزب في أعقاب المؤتمر الثالث عشر لحزب الاستقلال، فقد وجه اليوسفي مفاوضات هي الاصعب داخل الكتلة الديمقراطية، اذ جرت عدة جولات تفاوضية بين عباس الفاسي واليوسفي وفي نهاية المطاف استطاع حزب الاستقلال أن يحظى (٦) وزارات وحسب ما موضح في الجدول ادناه[٣١].

الجدول رقم (٢)

وزراء حزب الاستقلال

ت	اسم الوزير	الحقيبة الوزارية
.١	عبد الواحد الفاسي	وزارة الصحة
.٢	عبد الحميد عواد	وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط
.٣	يوسف الظاهري	وزارة الطاقة والمعادن
.٤	العربي المساري	وزارة الاتصال
.٥	بو عمر تغوان	وزارة التهجير
.٦	رشيد الفيلالي	وزير القطاعات العامة والخوصصة

في حين لم تكن المفاوضات بين اليوسفي وحزب التقدم والاشتراكية [٣٢] (المكون الثالث للكتلة الديمقراطية)عسيرة، فقد قدم مفاوض حزب التقدم والاشتراكية لائحة بخمسة عشر اسمًا مرشحًا لإشغال خمسة حقائب وزارية طالب بها حزب التقدم والاشتراكية وهي كل من (وزارة اعداد التراب الوطني، الصناعة، العدل، التشغيل والصحة) ورغم الحصيلة المتواضعة لحزب التقدم الاشتراكي في الانتخابات التشريعية اذ حصلوا على (٩) مقاعد فقط إلاَّ أنَّ ذلك لم يمنع عبد الرحمن اليوسفي من ان يتوصل إلى اتفاق معهم على منحهم (٣) حقائب وزارية[٣٣].

فيما حصل حزب جبهة القوى الوطنية[٣٤]،على حقيبتين وزاريتين هما وزارة الصيد البحري ووزارة كاتب دولة مكلف بالتضامن. وقد حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي[٣٥] على حقيبة واحدة هي وزارة التعليم الابتدائي والتقني[٣٦].

بعد ان تمكن عبد الرحمن اليوسفي من انهاء مفاوضاته بنجاح مع أحزاب الكتلة الديمقراطية وهي التي مثلت حجر الأساس في حكومته اتجه نحو أحزاب الوسط التي تضم كل من حزب التجمع الوطني للأحرار و الحركة الوطنية الشعبية، كانت جولات المفاوضات في غاية المرونة دون حدوث أي اشكاليات، فقد حصل حزب التجمع الوطني للأحرار على (٦) حقائب وزارية، فيما حصل حزب الحركة الوطنية الشعبية على (٣) حقائب وزارية وحسب ما موضح في الجدول الآتي[٣٧]:

الجدول رقم (٣)

اسماء وزراء حزب الحركة الوطنية الشعبية وحزب التجمع الوطني

ت	اسم الوزير	الوزارة	اسم الحزب
١.	أحمد الموساوي	وزارة الشباب	الحركة الوطنية الشعبية
٢.	حسن الماعوني	كاتب الدولة مكلف بالصناعة	الحركة الوطنية الشعبية
٣.	سعيد شباعتو	كاتب دولة مكلف بالمياه والغابات	الحركة الوطنية الشعبية
٤.	مصطفى المنصوري	وزارة النقل	حزب التجمع الوطني للأحرار
٥.	محمد اوجار	وزارة حقوق الانسان	حزب التجمع الوطني للأحرار
٦.	نجيب الزروالي	وزير مكلفا بالتعليم العالي والبحث العلمي	حزب التجمع الوطني للأحرار
٧.	العلمي التازي	وزارة الصناعة والتجارة	حزب التجمع الوطني للأحرار
٨.	عبد السلام زنيد	مكلفا بشؤون المغرب العربي وافريقيا	حزب التجمع الوطني للأحرار
٩.	عزيز الحسين	وزيرا للوظيفة العمومية والإصلاح الاداري	حزب التجمع الوطني للأحرار

نجح اليوسفي من حسم التشكيلة الحكومية في أقل من (٣) اسابيع، ففي يوم ٢٣ شباط– فبراير ١٩٩٨ تم حسم اللائحة النهائية لحكومة التناوب، إلاَّ أنَّه لم يقدمها وذلك بسبب انشغال الملك بالتحضير لاحتفالات عيد العرش المقرر يوم ٣ آذار ١٩٩٨ [٣٨].

ثانيا: اعلان تشكيل حكومة التناوب

في يوم ١٤ آذار ١٩٩٨ استقبل الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي في الرباط التشكيلة الحكومية بقيادة عبد الرحمن اليوسفي الذي قدم تشكيلته الحكومية (٢٦) بعد الاستقلال المشكلة من (٧) أحزاب سياسية متمثلة بكتلة الديمقراطية وأحزاب الوسط وبعض المستقلين التكنوقراط الذين لا ينتمون لأي حزب سياسي والذين يمثلون وزارات السيادة [٣٩].

سميت حكومة عبد الرحمن اليوسفي بحكومة التناوب توافقي لأنها شكلت على اسس توافق بين الملك الحسن الثاني وزعيم المعارضة عبد الرحمن اليوسفي وليس على اساس اغلبية برلمانية[٤٠].

تألفت حكومة التناوب التوافقي من (٤١) وزيرا وكاتبا للدولة منها (٦) وزارات سيادية، وفضلاً عن ذلك ضمت عنصرين نسويين[٤١].

وهي أول حكومة تترأسها أحزاب معارضة منذ الاستقلال وجاءت التشكيلة الحكومية من الأحزاب السياسية حسب ما مبين في الجدول ادناه[٤٢]:

الجدول رقم (٤)

الأحزاب التي تشكلت منها حكومة التناوب

ت	اسم الحزب	عدد المناصب الوزارية
.١	الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	١٣ منصب من ضمنها رئاسة الحكومة
.٢	حزب الاستقلال	٦ مناصب
.٣	حزب التقدم والاشتراكية	٣ مناصب
.٤	التجمع الوطني للأحرار	٦ مناصب
.٥	الحركة الوطنية الشعبية	٣ مناصب
.٦	جبهة القوى الديمقراطية	منصبان
.٧	الحزب الاشتراكي الديمقراطي	منصب واحد
.٨	مستقلون	٥ مناصب

أشاد الحسن الثاني في كلمة مقتضبة بمناسبة حفل التنصيب بلباقة وجدية عبد الرحمن اليوسفي واضاف الملك قائلاً فيه:" **أن اليوسفي وطني ومنطقي مع نفسه، وان يوم ١٤آذار- مارس ١٩٩٨ سيظل يوما تاريخيا في تاريخ المغرب**"(٤٣).

وصف الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي ذلك اليوم ١٤ آذار ١٩٩٨ بانه يوم تاريخي لتكريس خطة التناوب في البلاد(٤٤).

جاءت التشكيلة الحكومية شاملة من خلال ضمها جميع المناطق الجغرافية والفئات العمرية لأعضاء الحكومة الجديدة، اذ مثل شمال ووسط البلاد تمثيلا جيدا (ستة وزراء ينحدرون من الوجهة المتوسطية وثمانية من الواجهة الأطلسية والباقي عن الوسط) توزع هؤلاء الوزراء بين المناطق الريفية والحضرية، واما بخصوص الفئة العمرية فقد بلغ (١٦) أقل من (٣٠) عاما و(١٢) وزيرا ما بين (٥١) إلى (٦٠) عاما(٤٥).

ثالثا: البرنامج الحكومي

المتعارف في النظام السياسي المغربي منذ تأسيس أول حكومة مغربية ما بعد الاستقلال يلزم رئيس الوزراء بعد اتمام تشكيل حكومته ان يقدم برنامجه الحكومي في جلسة برلمانية اذ يخضع البرنامج الحكومي للمناقشة، ويحق لا عضاء البرلمان رفض البرنامج أو الموافقة عليه، من خلال التصويت عليه، بـ (نعم) أو (لا) وبمَّ ينسجم مع متطلبات الشعب المغربي وطموحاته(٤٦).

قَدَمَ رئيس الحكومة المغربية الجديدة عبد الرحمن اليوسفي برنامجه الحكومي في ١٧ تشرين الأول ١٩٩٨، اذ ابتدأ خطابه بالشكر والعرفان لجلالة الملك الحسن الثاني والقوات العسكرية على الجهود والتضحيات من أجل سلامة المغرب(٤٧).

جاء البرنامج الحكومي متكامل عبر عن رؤية جديدة لمعالجة العديد من الملفات والقضايا، وشكل بداية لبناء نموذج جديد للحكم مختلف عن النظام السابق اذ تم التأكيد فيه على عدة محاور هي[٤٨]:

١. تغيير وتجديد الإدارة في المملكة من خلال ميثاق حسن التدبير.
٢. تعزيز وتنشيط ملف حقوق الإنسان.
٣. إصلاح وتحديث النظام القضائي المغربي.
٤. الاهتمام بالقضايا الاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة والاقصاء وتوفير اكبر عدد من فرص العمل ضمن اطار احترام التوازنات الاقتصادية.
٥. الاهتمام بالتعليم والتربية من خلال بناء نظام تعليم عصري عادل وناجح لتحقيق مجتمع متقدم في المجال المعرفي.
٦. إعادة تنشيط الاقتصاد وتطويره.

أولى عبد الرحمن اليوسفي للاقتصاد أهمية كبيرة في برنامجه الحكومي، اذ يتمحور برنامج الإصلاح الاقتصادي في ظل تلك الحكومة حول تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وتحسين المستوى المعيشي للسكان ولأجل ذلك تبنت الحكومة مجموعة من الإصلاحات لانعاش القطاع الخاص[٤٩].

كذلك توفير فرص العمل لتشغيل الايدي العاملة، فضلاً عن الاعتماد على الشركات العمومية لدعم وتشغيل قطاع الصناعة وتمكينه من لعب دور المحرك المركزي للنمو الاقتصادي وتعزيز الطاقة التنافسية للاقتصاد الوطني وانعاش الاستثمار الخارجي[٥٠].

اهتمام البرنامج الحكومي لحكومة اليوسفي في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي جاء من خلال ادراك أن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي هو الكفيل بتحقيق نقلة نوعية في التنمية الشاملة لتكون الطريق نحو التحول الديمقراطية[٥١].

سعى البرنامج الحكومي إلى إعطاء أهمية ضرورية لإصلاح الإدارة والقضاء والمؤسسات والقوانين التي ترتبط بالاستثمار والقطاع الخاص، وكذلك تفعيل القطاع المصرفي والمالي والاهتمام بتنظيم الهياكل الإدارية[٥٢].

جاء قطاع التعليم والتربية كأحد المحاور الرئيسية التي اولت الحكومة لها اهمية قصوى من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات كافة للقضاء على مشكلة الأمية، وتحديث المناهج الدراسية، والاهتمام بالمناطق الريفية من خلال زيادة المدارس وتوفير متطلبات العصر لتنوير العقل بما يعيشه العالم من تطور علمي واقتصادي[٥٣].

حظيت المرأة أيضاً من خلال عمل البرنامج على وضع الوسائل والخطط التي تعزز دورها في المجتمع والحياة السياسية ومحاربة كل أشكال التمييز الذي تتعرض له المرأة المغربية[٥٤].

لم يغفل البرنامج الحكومي عن دور الصحافة لكونه ركيزة من ركائز المجتمع الديمقراطي، من خلال وضع اطار عام يهدف إلى تشريع القوانين التي تهدف إلى تقوية وتوسيع حرية التعبير كونها تعد أحد أوجه التحول الديمقراطي التي تسعى لها الأنظمة الدولية[٥٥].

بعد ان لخص عبد الرحمن اليوسفي من خلال التصريح الحكومي لأهم المحاور التي تضمنها برنامجه الحكومي وما تبعه من مناقشات، تم التصويت من قبل مجلس النواب، اذ أعلن رئيس مجلس النواب عبد الواحد راضي[٥٦]، النتيجة التي جاءت بموافقة (١٧٤) صوتا لصالح البرنامج الحكومي وامتناع (٢٣) نائبًا عن التصويت، وبذلك اصبح المغرب أمام أول تجربة تناوب في تاريخه المعاصر[٥٧].

الخاتمة

من خلال دراستنا لمراحل تشكيل حكومة التناوب نستنتج ما يأتي :-

١- تعد حكومة التناوب احد اهم التطورات الديمقراطية التي شهدها تاريخ المغرب الحديث، اذ عدها السياسيون والاكاديميون في الشأن المغربي نقلة ديمقراطية مهمة نحو التحول الى ديمقراطية حقيقة يطمح لها الشعب المغربي.

٢- كانت الرغبة الملكية في طرح وانجاح فكرة حكومة التناوب الدور الاساسي والفعال في تشكيل تلك الحكومة ،من خلال تقديم عدة تنازلات الى احزاب المعارضة من اجل التوصل الى توافق لتشكيل حكومة التناوب .

٣- مثلت شخصية عبد الرحمن اليوسفي دورا هاما في انجاح تلك الحكومة ، كونه كان يحظى بتأييد من اغلب القوى السياسية ،فضلا عن المؤسسة الملكية .

٤- شكل نجاح حكومة التناوب تقاربا تاريخيا بين احزاب المعارضة المتمثلة بكتلة الديمقراطية والمؤسسة الملكية ، وتوجه الطرفين نحو مبدا التوافق والتراضي في ادارة شؤن البلاد.

٥- تعد حكومة التناوب مرحلة جديدة في مسير التطورات الديمقراطية، فضلاً عن انها فتحت الطريق نحو إصلاحات دستورية وسياسية طالما طالبت بها القوى السياسية، التي أشار إليها الملك محمد السادس فيما بعد لتحقيق ديمقراطية حقيقية يطمح لها الشعب المغربي.

الهوامش

(١) التناوب: كلمة مشتقة من الفعل تناوب وتعني التعاقب واخذ البعض موقع الآخر، أي التعاقب والتداول في ميادين ومجالات مختلفة، وهو مصطلح له مفاهيم متعددة مثل الحوار والتراضي والتوافق ويعرف التناوب أيْضًا انتقال السلطة من الأغلبية للمعارضة. للمزيد من التفاصيل ينظر: مارينا او تاواي وميريديث رايلي، المغرب من الاصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي، سلسلة الشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، ٢٠٠٦، ص١٠.

(٢) حسن طارق، اليسار واسئلة التحول، دار القلم للطباعة والنشر، المملكة المغربية، ٢٠٠٦، ص٩٠.

(٣) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة رصد وتحليل...، ص٩٦؛ شيماء جمعه ياس خضير ، المصدر السابق، ص٦١.

(٤) المصدر نفسه، ص٩٠.

(٥) الملك الحسن الثاني: ولد عام ١٩٢٩ في مدينة الرباط تلقى تعليمهُ الأول بالكتاتيب القرآنية بالقصر الملكي، أكمل دراستهُ الابتدائية عام ١٩٣٦والثانوية عام ١٩٤٠، وحصل على شهادة الحقوق عام ١٩٤٨ من جامعة بوردو، تولى العرش عام ١٩٦١ بعد وفاة والده وتوفى عام ١٩٩٩م. للمزيد من التفاصيل ينظر: صفاء كاظم محسن، عبد الرحمن اليوسفي ونشاطه السياسي في المغرب حتى ٢٠٠٣، كلية الآداب قسم التاريخ، الجامعة العراقية، رسالة ماجستير، ٢٠٢٢، ص٣٤.

(٦) احمد حميد عباس سعيد الارناؤوط، تجربة التداول السلمي على السلطة في المغرب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص٤٢؛ للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب احمد، المصدر السابق،ص١٢٢.

(٧) حسن طارق ، المصدر السابق، ص٩١.

(٨) احمد الدغرني، حكومة ديمقراطية أم تناوب، مطبعة عشتار، الرباط، ١٩٩٤، ص١٨-١٩؛ للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن طارق، المصدر السابق، ص٩٠

(٩) عبد الرحمن اليوسفي: ولد في مدينة طنجة في ٨/ آيار- مايو/ ١٩٢٤، تابع دراسة الابتدائية بالمدينة نفسها، ودراسته الثانوية في مدينة مراكش والرباط التحق في حزب الاستقلال عام ١٩٤٣، اضطر لمغادرة الرباط بسبب تنظيمه مظاهرات طلابية يوم ٢٩/ كانون الثاني - يناير/ ١٩٤٤ تضامنًا مع قادة حزب الاستقلال الذين تم القبض عليهم، تابع نشاطه السياسي والثقافي بين ١٩٤٤- ١٩٥٠ بالدار البيضاء، درس الحقوق في فرنسا في جامعة السوربون في باريس سنة ١٩٥١م، ثم عاد إلى طنجه لمزاولة مهنة المحاماة بين ١٩٥٢-١٩٦٠، تعرض للاعتقال والنفي لأكثر من مرة وصدر بحقه حكم الاعدام واستبدل إلى النفي عام ١٩٦٥، عاد إلى المغرب بعد صدور عفوًا ملكيًا عام ١٩٨١، وعمل عضوًا في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام ١٩٨٧، وتولى الأمانة العامة للحزب ١٩٩٢، اختير وزير أول لأول حكومة تناوب في المغرب ١٩٩٨-٢٠٠٠، توفي صباح يوم الجمعة ٢٩/آيار- مايو/٢٠٢٠ عن عمر ناهز ٩٦ عامًا. للمزيد من التفاصيل ينظر: ادريس الكراوي، عبد الرحمن اليوسفي- دروس للتاريخ، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، ٢٠٢٠، ص؛ صحيفة اخبار اليوم، الرباط، العدد: ٣٢٠٩، ٧/حزيران- يونيو/٢٠٢٠، ص٤.

(١٠) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة ١٩٩٧-٢٠٠٢، مجلة كركوك اليوم، العدد ٢١/ اذار- مارس/ ٢٠١٥، ص٧٠.

(١١) حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: أسس سنة ١٩٧٢ في مدينة الدار البيضاء من قبل مجموعة من المناضلين، ومن بينهم (عبد الرحيم بوعبيد، عمر بنجلون، محمد اليازغي، المهدي العلوي) الذين انشقوا من حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بسبب خلاف فكري وتنظمي بين التيار النقابي ومجموعة من اعضاء الحزب. للمزيد من التفاصيل ينظر: شيماء عبد الوهاب الشمري، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن الرشد، جامعة بغداد،٢٠١٦، ص٣٣-٣٤.

(١٢) شيماء جمعة ياس خضير، دور أحزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب ١٩٩٢-٢٠٠١، رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠٢٠، ص٩٧.

(١٣) إدريس جطو: رجل اعمال وسياسي مغربي ولد في مدينة الجديدة المغربية عام ١٩٤٥،وهو ابن تاجر صغير من مدينة سوسه، تخرج من جامعة محمد الخامس حيث حصل على شهادة العلوم الفيزيائية والكيميائية، تدرج في المناصب الحكومية اهمها وزيرا للتجارة الخارجية عام ١٩٩٤، ووزيرا للمالية عام ١٩٩٧، ثم ترك السياسة وعاد اليها عام ٢٠٠١ عندما عيَّنهُ الملك محمد السادس وزيرًا للداخلية، ليصبح وزيرا اول في عام ٢٠٠٢. للمزيد من التفاصيل ينظر: ثريا دينيه، المسألة الديمقراطية والأحزاب بالمغرب، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٦، ص١٦٣.

(١٤) نقلا عن: سيف حسن علي بطيخ، الملك الحسن الثاني واثره في تاريخ المغرب ١٩٧٩-١٩٩٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ديالى، العراق، ٢٠١٩، ص١٤٢.

(١٥) محمد الطائع، عبد الرحمن اليوسفي والتناوب الديمقراطي المجهض، مطبعة تجارة كوم، الرباط، ٢٠١٤، ص٣٩.

(١٦) كريم سالم حسين، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٧٥- ١٩٩٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٢٠، ص١٩٩.

(١٧) نقلا عن: صحيفة الاتحاد الاشتراكي، الرباط، العدد: ٥٢٩٥، ٩شباط- فبراير١٩٩٨، ص١.

(١٨) المصدر نفسه، ص٢.

(١٩) حزب الاستقلال: يعتبر احد اهم الاحزاب السياسية في المغرب، تأسس على يد مجموعة من الطلبة سنة ١٩٤٤، كانت اول مبادرتهم الاولى للدخول في الساحة السياسية تشكيل كتلة العمل الوطني في اوائل الثلاثينيات التي تضمنت شعاراتها رفض الاحتلال الفرنسي في المغرب وتحقيق السيادة الوطنية الكاملة للشعب المغربي. للمزيد من التفاصيل ينظر: كريم سالم حسين البدراني، المصدر السابق، ص٩-١٤؛ محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩م، ص٢١.

(٢٠) كريم سالم حسين البدراني، المصدر السابق، ص١٤٩.

(٢١) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي: وهي حزب أُعلنَّ رسميًا عن تأسيسهُ عام ١٩٨٣م بعد عدة اعوام من العمل السري، وقد تم انتخاب السيد محمد بنسعيد امينًا عامًا لها في الندوة التأسيسية في الرباط عام ١٩٨٣م. للمزيد ينظر: محمد اديب السلاوي، الاحزاب السياسية المغربية ١٩٣٤-٢٠١٤، مطابع الرباط نت، المغرب، ٢٠١٥، ص٦٤-٦٥

(٢٢) التقرير السياسي المقدم من طرف الكتابة الوطنية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي امام اللجنة المركزية المنعقدة بتاريخ ١٠١١١٩٩٨.

(٢٣) حزب الاتحاد الدستوري: تأسس سنة ١٩٨٣م من قبل السيد المعطي بوعبيد رئيس الوزراء السابق في أثناء التحضير لانتخابات ١٩٨٤، وقد تناوب على رئاسته كل من جلال السعيد وعبد اللطيف السملالي. للمزيد ينظر: سيف حسن علي بطيخ، الملك الحسن الثاني واثره في تاريخ المغرب ١٩٧٩-١٩٩٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ديالى، العراق، ٢٠١٩، ص٤٣

(٢٤) كتلة الوفاق: هي تكتل يميني نشأ عام ١٩٩٣ من احزاب موالية للمؤسسة الملكية هي الاتحاد الدستوري، وحزب الحركة الشعبية، والحزب الوطني الديمقراطي، وتشكلت من هذا التكتل الحكومة السابقة.

(٢٥) عبد الوهاب أحمد محمود، موقف الأحزاب من التحولات السياسية في المغرب ١٩٩٢-٢٠٠٧، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٢١، ص١٢٩.

(٢٦) الكتلة الديمقراطية: هو تحالف سياسي ضمَ اربع أحزاب المعارضة (حزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي)، طالبت تلك الكتلة الملك بالمزيد من الاصلاحات الدستورية والسياسية من خلال مذكرات رفعتها لهُ منذ بداية تأسيسها عام ١٩٩٢م. للمزيد من التفاصيل ينظر: اسعد طارش عبد الرضا، النظام السياسي في المملكة المغربية العهد الملكي الثالث، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٤٩.

(٢٧) وهم يمثلون وزارات (الداخلية، والخارجية، والعدل، الاوقاف والشؤن الاسلامية، الأمانة العامة للحكومة، وكتابة الدولة في الدفاع).للمزيد من التفاصيل ينظر: ، عبد الوهاب عبد العزيز، محمود الكروي ، دور الملك الحسن الثاني في الإصلاح السياسي والدستوري بالمغرب ١٩٩٣-١٩٩٩، مجلة كركوك اليوم، العدد: (٣١)، ايلول ٢٠١٧ ، ص١٢٧.

(٢٨) محمد عزيز الوكيلي، احدث عهد لأحدث مغرب، مطبعة ربانيت، الرباط، ٢٠٠٣، ص٥٢.

(٢٩) اسماعيل العلوي، رصيد حكومة التناوب التوافقي: انجازات واكراهات، منشورات حزب التقدم والاشتراكية، الرباط، ٢٠٠١، ص٦٠.

(٣٠) عباس الفاسي: ولد في ١٨ أيلول- سبتمبر ١٩٤٠، اكمل دراستهُ الابتدائية والثانوية في مدينتي القنيطرة وطنجة تابع الفاسي دراسته العليا بجامعة محمد الخامس في الرباط حيث حصل على شهادة الحقوق عام ١٩٦٣، دخل في عضوية حزب الاستقلال منذ عام ١٩٧٤و أصبح عضوًا في هيئة المحامين ثم نقيبًا لها عام ١٩٧٥وشغل عدة مناصب حكومية منها وزير السكنى والتعمير وشغل أيْضًا سفيرًا للمغرب في فرنسا ما بين ١٩٩٠-١٩٩٤، وفي عام ١٩٩٨ انتخب امينًا عام لحزب الاستقلال، تم تعيينهُ وزيرًا أول من قبل الملك عام ٢٠٠٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: ثريا دينيه، المصدر السابق، ص٣٩٧.

(٣١) محمد الطائع، المصدر السابق، ص٤٤.

(٣٢) حزب التقدم والاشتراكية: هو اول حزب مغربي تبنى الماركسية – اللينينية ايديولوجيا وتنظيميا وبشكل رئيسي كونه فرع للحزب الشيوعي الفرنسي، اسس عام ١٩٤٣ على يد عدد من اعضاء الجالية الفرنسية الاوربية المقيمة في المغرب وعلى عدد من المثقفين من ابناء البرجوازية المغربية الذين درسوا في فرنسا وتسلموا قيادة الحزب فيما بعد ومن اهمهم علي بعته. للمزيد من التفاصيل ينظر: شيماء جمعة ياس خضير، دور احزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب ١٩٩٢-٢٠٠١، رسالة ماجستير, كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠٢٠، ص٢١؛ جنان سعدون عبد محمود، حزب التقدم والاشتراكية ودوره في المغرب ١٩٨٦-١٩٩٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٨م، ص٢٠-٥٠.

(٣٣) حيث حظى اسماعيل العلوي بحقيبة وزارة التربية الوطنية، وعمر الفاسي الفهري الذي شغل منصب كاتب الدولة مكلف بالبحث العلمي، فيما عُيِّنَ سعيد السعدي كاتبًا للدولة مكلفا بالحماية الاجتماعية والأسرة والطفولة. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد الطائع، المصدر السابق، ص٤٤.

(٣٤) حزب جبهة القوى الديمقراطي: هو حزب تقدمي يساري شُكّل سنة ١٩٩٧ بعد انشقاقه عن حزب التقدم الاشتراكي وشارك في حكومة التناوب بحقيبة وزارية واحدة. للمزيد من التفصيل ينظر: محمد اديب السلاوي، الاحزاب السياسية المغربية ١٩٣٤-٢٠١٤، مطابع الرباط نت، المغرب، ٢٠١٥، ص٦٤-٦٥، ص٦٦.

(٣٥) الحزب الاشتراكي الديمقراطي: وهو حزب انبثق عن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي تأسس عام ١٩٩٦ على يد عيسى الودغيري بعد أن حصل انشقاق داخل منظمة العمل الديمقراطي، بسبب خلافات بين أعضائها، شارك في انتخابات ١٩٩٧ وفي عام ٢٠٠٢ تحالف مع حزب التقدم الاشتراكي مؤسسًا معه تحالف الرابطة الاشتراكية. للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص٦٧.

(٣٦) صحيفة الاتحاد الاشتراكي، الرباط، العدد: ٥٣٣٦، ١٦ آذار – مارس ١٩٩٨، ص١.

(٣٧) محمد الطائع، المصدر السابق، ص٤٦.

(٣٨) نبيل المحمدي، مضمون المطالب الدستوري في النظام السياسي المغربي ١٩٨٩-٢٠١٨، كلية العلوم القانونية والاقتصاد الاجتماعية، جامعة محمد الخامس، المغرب، ٢٠١٢، ص٥٤.

(٣٩) شيماء جمعة ياس خضير، المصدر السابق، ص٩٨؛ للمزيد ينظر: جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد ١١٦٦، ٢٤ حزيران – يونيو ٢٠٠٩، ص٣.

(٤٠) رائد فوزي احمود، الأحزاب السياسية في الوطن العربي واشكالية العلاج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد: ٢٤٠، ٢٠٠٧، ص٥٧؛ عبد الوهاب أحمد محمود، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٤١)١٨.بيرنابي لوبيس كارسيا، الانتخابات المغربية منذ ١٩٦٠ الى الان، دراسة علمية موثقة، ترجمة بديعة الخرازي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٩، ص٢٩٥.

(٤٢) عبد الوهاب أحمد محمود، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٤٣) محمد الطائع، المصدر السابق، ص٥١.

(٤٤) عبد الاله بلقزيز، جدليات الصراع والتوافق في المغرب، نحو اعادة كتابة تاريخنا السياسي المعاصر، مجلة المستقبل، العدد: ٣١٨، بيروت، ٢٨آب- اغسطس٢٠٠٥، ص١٣٦؛ سيف حسن علي بطيخ، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٤٥) بيرنابي لوبيس كارسيا، المصدر السابق، ص٢٩٦.

(٤٦) عبد الوهاب أحمد محمود، المصدر السابق، ص١٢٥؛ للمزيد من التفاصيل ينظر: ٢٠. عمار فاضل عباس علي الطالبي، حزب الاتحاد الدستوري ودوره في الحياة السياسية في المغرب ١٩٨٣-٢٠٠٢، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٨، ص١٨٤.

(٤٧) حافظ البوزيدي، اشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب بين المدخل الدستوري والمدخل السياسي، جامعة محمد الخامس، كلية العوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، ٢٠١٠، ص٧٠.

(٤٨) عبد الوهاب أحمد محمود، المصدر السابق، ص١٢٦-١٢٧.

(٤٩) عبد القادر الخاضري، حكومة التناوب التوافقي الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد: ٣٦، ٢٠٠٢، ص٥٧.

(٥٠) شيماء جمعه ياس خضير، المصدر السابق، ص١٠١.

(٥١) أحمد الحارثي، الإصلاح في المغرب ما بين الدعوة والتاريخ، مجلة نوافذ، العدد: ١٢، ٢٠٠١، ص٢٣.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٥٨٩.

(٥٣) شيماء جمعه ياس خضير، المصدر السابق، ص١٠١.

(٥٤) محمد بو كطب، السياسي العمومي في ميدان التشغيل بالمغرب من حكومة السيد عبد اللطيف الفيلالي إلى حكومة السيد عباس الفاسي، مجلة القصة والقانون، المغرب، العدد: ١٠، ٢٠٠٣، ص٢٢.

(٥٥) عبد الوهاب أحمد محمود، المصدر السابق، ص٦٣.

(٥٦) عبد الواحد راضي: سياسي مغربي ولد عام ١٩٣٥ في مدينة سلا وأكمل فيها دراسته الابتدائية ثم انتقل إلى مدينة الرباط حيث أكمل فيها دراستهُ الثانوية التحق بجامعة السوربون بفرنسا، وهو احد المؤسسين لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات. وشغل عدة مناصب أهمها النائب الأول لرئيس مجلس النواب ١٩٩٣م، ورئيسًا لمجلس النواب خلال ولايتين تشريعيتين ١٩٩٧، ٢٠٠٢. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الواحد الراضي، المغرب الذي عشتهُ، مطبعة الدار البيضاء، المغرب، ٢٠١٧، ١٥–٣٥.

(٥٧) شيماء جمعة ياس خضير، المصدر السابق، ص٦٨.

1- Ahmed Al-Harthy, Reform in Morocco between Da'wah and History, Windows Magazine, Issue: 12, 2001.
2- Ahmed Al-Daghrani, Democratic Government or Tawwalat, Ishtar Press, Rabat, 1994. 3- Ismail Al-Alawi, The Balance of the Consensual Rotation Government: Achievements and Constraints, Publications of the Progress and Socialism Party, Rabat, 2001.
4- Ahmed Hamid Abbas Saeed Al-Arnaout, The Experience of Peaceful Transfer of Power in Morocco, Master's Thesis (unpublished), College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2014.
5- Safaa Kazem Mohsen, Abd al-Rahman al-Yousifi and his political activity in Morocco until 2003, Faculty of Arts, Department of History, Iraqi University, Master's thesis, 2022.
6- Bernabé Lopes Carcia, The Moroccan Elections from 1960 to Now, a Documented Scientific Study, Translated by Badia Al-Kharazi, Al-Najah New Press, Casablanca, 2009.
7- The political report submitted by the National Secretariat of the People's Democratic Action Organization before the Central Committee held on 10-11-1998.
8- Soraya Dinia, The Democratic Question and Parties in Morocco, PhD thesis (unpublished), Mohammed V University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, 2006.
9- Asharq Al-Awsat Newspaper, London, No. 1166, June 24 - June 2009.
10- Hafez Al-Bouzidi, The Problematic of the Democratic Transition in Morocco between the Constitutional and the Political Approach, Mohammed V University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Morocco, 2010.
11- Hassan Tariq, The Left and Questions of Transformation, Dar Al-Qalam for Printing and Publishing, Kingdom of Morocco, 2006.
12- Hamad Bou Kateb, Public Politician in the Field of Employment in Morocco from the Government of Mr. Abdellatif Filali to the Government of Mr. Abbas El Fassi, Journal of Story and Law, Morocco, Issue: 10, 2003.

13- Raed Fawzi Ahmoud, Political Parties in the Arab World and the Problem of Treatment, The Arab Future Magazine, Beirut, Issue: 240, 2007.
14- Saif Hassan Ali Batikh, King Hassan II and his impact on the history of Morocco 1979-1999, Master's thesis (unpublished), College of Education, University of Diyala, Iraq, 2019.
15- Shaima Juma'a Yas Khudair, The Role of Opposition Parties in Political Life in Morocco 1992-2001, Master's Thesis (unpublished), College of Education, University of Samarra, 2020.
16- Socialist Union newspaper, Rabat, issue: 5295, February 9 - February 1998.
17- Socialist Union newspaper, Rabat, issue: 5336, March 16-March 1998.
18- Abdelilah Belkeziz, Dialectics of Conflict and Consensus in Morocco, Towards a Rewriting of Our Contemporary Political History, Al-Mustaqbal Magazine, Issue: 318, Beirut, August 28-August 2005.
19- Abdelkader Al-Khadri, The Government of Consensual Alternation, Democratic Transition and Political and Constitutional Reform, Publications of the Moroccan Journal of Local Administration and Development, Topics Series, Issue: 36, 2002.
20- Abdel Wahed Radi, The Morocco I Lived, Casablanca Press, Morocco, 2017.
21- Abdel-Wahhab Ahmed Mahmoud, The Parties' Position on Political Transformations in Morocco 1992-2007, Ph.D. thesis (unpublished), College of Arts, University of Mosul, 2021.
22- Mahmoud Al-Karawi, Abdel-Wahab Abdel-Aziz, The Role of King Hassan II in Political and Constitutional Reform in Morocco 1993-1999, Kirkuk Today Magazine, Issue: (31), September 2017.
23- Ammar Fadel Abbas Ali Talbi, The Constitutional Union Party and Its Role in Political Life in Morocco 1983-2002. Doctoral Thesis (unpublished), College of Education, University of Samarra, 2018.
24- Abdel-Wahab Abdel-Aziz, Mahmoud El-Karawi, The Role of King Hassan II in Political and Constitutional Reform in Morocco 1993-1999, Kirkuk Today Magazine, Issue: (31), September 2017.
25- Karim Salem Hussein, The Independence Party and its political role in Morocco 1975-1998, Master's thesis (unpublished), University of Mosul, College of Arts, 2020.
26- Muhammad Adib Al-Salawi, Moroccan Political Parties 1934-2014, Rabat Net Press, Morocco, 2015.
27- Muhammad Al-Ta'i, Abd al-Rahman al-Yousifi and the aborted democratic rotation, Tijara Com Press, Rabat, 2014.
28- Muhammad Aziz Al-Wakili, The Latest Era of the Latest Morocco, Rabanet Press, Rabat, 2003.
29- Mahmoud Saleh Al-Karawi, The Sixth Moroccan Parliamentary Experience 1997-2002, Kirkuk Today Magazine, Issue 21/March-March/2015.
30- Nabil El-Mohammadi, The Content of Constitutional Demands in the Moroccan Political System 1989-2018, Faculty of Legal Sciences and Social Economics, Mohammed V University, Morocco, 2012.
31- Marina O'Taway and Meredith Riley, Morocco from Hierarchical Reform to Democratic Transition, Middle East Series, Carnegie Endowment for International Peace, 2006
32. Noureddine Al-Sufi, Economic Reform, Strategy, Institutions and Actors, an article published in the collective author Social Transformations in Morocco, Tariq Bin Ziyad Center for Studies and Research, Rabat, 2000.